العدد ٦٨٥ — الثمن ١٩ أغسطس ١٩٤٦ — السنة الرابعة عشرة

الرسالة والرواية

فهرس العدد

صفحة

٩٠٥ معجزة تولد وتموت ... ! ... ... : الأستاذ عباس محمود العقاد ...

٩٠٧ بعد عشرين سنة ... ... : الأستاذ علي الطنطاوي ...

٩١١ سوق الرقيق ... ... : الأستاذ سيد قطب ...

٩١٣ الشريعة الإسلامية ومبادئ التشريع الحديث ... ... : الأستاذ حسن أحمد الخطيب ...

٩١٤ الخلفاء العباسيون والتجسس ... ... : الأستاذ صلاح الدين النجد ...

٩١٧ نكبة العرب في الأندلس ... ... : الأستاذ محمود عزت عرفة ...

٩١٩ كيف هدى والد ولده ؟ ... ... : الأستاذ السيد أبو النصر ...

٩٢١ الضحية ... ... : الأستاذ نجاتي صدقي ...

٩٢٣ الشعر كصورة للجمال ... ... : الأستاذ نظمي خليل ...

٩٢٥ نقل الأدب ... ... : الأستاذ محمد إسعاف النشاشيبي

٩٢٧ مسلة تتحدث ... ... (قصيدة) : الأستاذ محمد رجب البيومي ...

٩٢٨ الملاك ... ... (قصة) للكاتب الروسي لوي تولستوي بقلم الأستاذ مصطفى جميل مرسي

٩٣٢ « موقف الأمة الفرنسية من الحماية الفرنسية » ... ... (كتاب) الأستاذ عبد الكريم غلاب ...

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

كتب من مراكش :

موقف الأمة المغربية
من الحماية الفرنسية

للاستاذ عبد الكريم غلاب

عادت حركة التأليف إلى نشاطها بعد انتهاء الحرب ، وقد حمل إلينا البريد أخيرا عدة كتب سنقدم بعضها إلى قراء الرسالة .

والكتاب الذى نقدمه اليوم إلى القراء هو « موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية » وقد جمعت هذا الكتاب وأصدرته جريدة « الوحدة المغربية » التى تصدر فى تطوان . والكتاب مؤلف من عدة أبحاث نشر بعضها من قبل فى جريدة الوحدة المغربية ومجلة « السلام » وقد اشترك فى كتابة هذه الأبحاث الأستاذان : محمد المكى الناصرى ، ومحمد حسن الوزانى . كما يشتمل الكتاب على تقرير هام أرسله المرشال ليوطى حينما كان مقيما عاما فى مراكش إلى حكومته سنة ١٩٢٠ يشرح فيه وجهة نظره فى نظام الحماية ، وكيف يجب أن يطبق فى مراكش .

وموضوع هذا الكتاب ، كما يظهر من عنوانه تاريخى سياسى يصور فترة من تاريخ مراكش الحديث ، وهى الفترة التى وقعت فيها هذه البلاد تحت الحماية الفرنسية . ويبدأ الكتاب بشرح المؤامرات الدولية التى كانت تحاك ضد مراكش قبل سنة ١٩١٢ ، ويعنى خاصة بالميثاق الذى عقد بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤ ، وبمقتضاه تنازلت انجلترا لفرنسا عن (حقها) فى مراكش فى مقابل تنازل فرنسا لانجلترا عن (حقها) فى مصر . كما يشرح لنا الكتاب الظروف التى أملت المعاهدة التى عقدت بين فرنسا وألمانيا سنة ١٩١١ ، وفيها صرحت ألمانيا بأنها لا تعرقل مساعى فرنسا فى السيطرة على مراكش . وإلى جانب ذلك قامت فرنسا بمساع أخرى على حدود البلاد سمتها هى — بمنطقها — اضطرابات داخلية وبما أنها مسؤولة عن حفظ النظام فى مراكش المستقلة ، فالمصلحة تقتضى أن تزحف على مدينتى وجدة وفاس عاصمة مراكش لتحافظ فيهما على الأمن . كان ذلك سنة ١٩١١ ، وما كادت تحل سنة ١٩١٢ حتى تردد فى أنحاء العالم أن فرنسا تعد مشروع معاهدة بينها وبين مراكش . ثم رددت جوانب القصر الملكى فى فاس أن سفير فرنسا مسيو (رينو) يتردد على جلالة السلطان مولاى عبد الحفيظ ، وأنه يعرض عليه مشروع معاهدة الحماية ، وأن جلالته قد وقع تحت ضغط ديبلوماسى وعسكرى وتحت تهديدات السفير الفرنسى ، ومع ذلك فهو يمانع بل يعلن للسفير أنه سيتنازل عن العرش إذا هو أجبره على إمضاء المعاهدة . ويشرق يوم ٣٠ مارس فإذا بفرنسا تعلن أن جلالته قد وقع عقد الحماية ، وأنه بمقتضاها قد أباح للجنود الفرنسيين أن يحتلوا مراكش كلها حتى يستطيعوا أن يؤدوا واجبهم كاملا فى تنفيذ الاصلاحات التى نص عليها فى المعاهدة . وتمر بضعة شهور فإذا بجلالة السلطان يعلن لأمته أنه لم يستطع أن يؤدى واجبه فى المحافظة على استقلال البلاد التى أقسم اليمين عند توليته على المحافظة عليه ، وأنه لذلك يتنازل عن العرش ويترك الأمر للأمة لتختار من يخلفه على عرش أجداده .

وهنا تنتهى مأساة فرض معاهدة الحماية لتبتدىء مأساة تنفيذ هذه المعاهدة . وتجند فرنسا جيشا من الموظفين الاستعماريين الفرنسيين وعلى رأسهم المرشال ليوطى ليقوموا بحكم مراكش حكما مباشرا ، وليسلبوا الحكومة المراكشية كل ما أبقت لها المعاهدة من سلطة فيديروا شئون البلاد ويتركوا هيئة الحكومة فى سبات عميق ، بعد ما كانت هيئة حكومية منظمة تنظيما ديمقراطيا تشرف على إدارة مراكش وتسير بالبلاد نحو التقدم المادى والمعنوى تحت رياسة جلالة السلطان . ويبدأ الفرنسيون فى تنظيم حركة استعمارية ، فيكونون داخل مراكش مجالس استشارية للفرنسيين يرأسها المقيم العام . ويقوم هؤلاء الفرنسيون بوضع برامج الإدارة والإصلاح فى مراكش وينفذونها هم بأنفسهم وبذلك يكون الفرنسيون مصدر السلطة التشريعية والتنفيذية .

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

وهكذا يحكمون مراكش دون أن يشركوا أهل البلاد الشرعيين فى أى عمل يتصل بالتشريع أو الإدارة وبذلك يكونون حكومة دكتاتورية باسم الحماية .

هذه السلطة التى اغتصبها الفرنسيون هى التى مكنتهم من حكم البلاد حكما استعماريا متطرفا يقوم على سلب الأراضى من الفلاحين المراكشيين بدعوى المصلحة العامة ، وإعطائها الفرنسيين الذين يهاجرون من بلادهم ليضعوا لأمتهم نقطة ارتكاز فى الأرض الجديدة (مراكش) .

تلك صورة مختصرة لأبحاث الكتاب التى اشترك فيها كل من الأستاذين المكى والوزانى ، وقد اعتمد الكاتبان فى عرضهما لسياسة الحماية الفرنسية على كتب وتصريحات لكبار الفرنسيين الذين درسوا موضوع الحماية درسا قانونيا وواقعيا . وبذلك اشتمل الكتاب على نصوص كثيرة — تنشر لأول مرة فى اللغة العربية تؤيد وجهة النظر المراكشية فى اعتداء الحماية على وضعية البلاد التى اعترف بها فى معاهدة الجزيرة سنة ١٩٠٦ وهى الاستقلال التام . كما اعتمد الكاتبان على هذه النصوص فى بيان أن معاهدة الحماية مخالفة للقانون الدولى ، وللمعاهدات التى عقدت بين الدولة المراكشية المستقلة والدول الأجنبية التى منها فرنسا . وقد بينا أيضا — معتمدين على هذه النصوص — أن تطبيق معاهدة الحماية كان مخالفا لنصوص المعاهدة نفسها ، بل للحماية كما يعرفها القانون الدولى . وفى الكتاب كذلك نصوص قيمة فى تحليل معاهدة الحماية ، وبيان ما تشتمل عليه من غموض وتناقض ومغالطات .

غير أن إعجابنا بالكتاب لا يمنعنا من أن نلاحظ عليه بعض الملاحظات نلخصها فى النقط الآتية :

١ — من الخلاصة التى عرضتها فى هذه الكلمة نلاحظ أن العنوان لا يطابق موضوع الكتاب ؛ فلن تجد فيه شرحا لمراحل الجهاد المراكشى ضد الحماية الفرنسية . وإذا استثنينا الصفحات القليلة التى كتبت عن موقف السلطان عبد الحفيظ من الحماية الفرنسية ، فلا تجد ذكرا لموقف الأمة المراكشية من هذه الحماية .

٢ — فى الكتاب نصوص كثيرة وخاصة فى بحث الأستاذ الوزانى ؛ ولكن الكاتب لم يستطع أن يستفيد من هذه النصوص القيمة ، بل حشدها حشدا كان يكتفى به أحيانا عن التعليق أو الاستنتاج .

٣ — وفى الكتاب خلط غريب يذهب بقيمته العلمية ، فالظاهرة العامة الواضحة فى الكتاب هى عدم التنظيم ، ووضع الكتاب فى وضعه الحالى لم يكن مستندا إلى منطق ، ولا إلى ترتيب تاريخى . ولعل هذا هو ما جعل الموضوع الواحد يتكرر فى الكتاب عدة مرات ، وجعل الكاتب يتناول موضوعا واحدا فى صفحات متفرقة تفصل بينها مباحث أخرى ، كما ترى فى « تحليل معاهدة الحماية » فقد تناوله الكاتب فى الصفحات ٦٩ ، ٧٨ ، ٨٤ .

٤ — ويتصل بهذه الملاحظة عدم ذكر المراجع فى كثير من أبحاث الكتاب وخاصة عند دراسة الموضوعات المهمة كنظم الدولة المراكشية قبل الحماية ، وخلع السلطان عبد العزيز لتفريطه فى حقوق الأمة ، وتولية السلطان عبد الحفيظ بعد أن أقسم اليمين على احترام شروط البيعة . كما يتصل بذلك أيضا كثرة العناوين التى هى أجدر بالتهريج الصحفى منها بكتاب علمى ، وركاكة الأسلوب الذى ترجمت به النصوص الفرنسية .

٥ — ولعل أخطر ملاحظة هى أن الكتاب لم يتعرض لموقف اسبانيا مطلقا . مع أن المعروف أن مراكش تقع تحت النفوذين الفرنسى والأسبانى . وأن اسبانيا شريكة لفرنسا بموافقتها على معاهدة الحماية ، واحتلالها الجزء الشمالى من مراكش بمقتضى هذه المعاهدة نفسها . والذين يعرفون الموقف السياسى للأستاذ المكى يدركون سبب هذا النقص الخطير فى الكتاب .

٦ — وفى الكتاب نزعة حزبية ظاهرة ، فقد نشر سنة ١٩٤٦ ، وفى يناير سنة ١٩٤٤ وقعت أخطر حركة سياسية وطنية فى مراكش ضد الحماية الفرنسية ؛ فقد اتحدت جميع الأحزاب والهيئات الوطنية فى منطقة النفوذ الفرنسى تحت اسم جديد هو (حزب الاستقلال) ووضع الحزب وثيقة طالب فيها باستقلال مراكش وإنهاء عهد الحماية . وبذلك وضعت مراكش أول حجر فى صرح الاستقلال ومرت البلاد بأخطر تجربة فى تاريخها الحديث . ومع ذلك لم يتحدث الكتاب عن هذا الدور من « موقف الأمة المغربية من الحماية الفرنسية » إلا فى سطر أو سطرين . وتلك ظاهرة غريبة تملها حزبية عمياء كنت أرجو أن يبرأ منها كتاب ينشر عن القضية المراكشية .

عبد الكريم غلاب